Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 4, 2026, Pages: 169-176
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

Failure of a Hadith with Respect to Its Chain of Transmission (Isnad) and Its Impact on Acting Upon It Among Early and Later Scholars: An Applied Critical Hadith Study

Mustafa Makhlouf Abdallah Benghuzzi
Libyan Academy, Department of Islamic Studies, Misrata, Libya

سقوط الحديث من جهة الإسناد وأثره في العمل به عند المتقدمين والمتأخرين: دراسة حديثية نقدية تطبيقية

مصطفى مخلوف بن غزي
الأكاديمية الليبية، قسم الدراسات الإسلامية، مصراتة، ليبيا

*Corresponding author : mostfamaklof65@gmail.com

Received: September 04, 2026	Accepted: October 04, 2026	Published: October 29, 2026

Abstract:
This research examines a foundational issue in the criticism of Prophetic Hadith, specifically the relationship between the authentication of the chain of transmission (Isnad) and the validity of the text (Matn), alongside the implications of discovering the weakness of a narration by later scholars (Muta'akhkhirun) after earlier scholars (Mutaqaddimun) had transmitted or acted upon its content. The study addresses two central questions: Does the failure of a specific Isnad necessarily invalidate the Matn entirely? And how should the scholarly efforts of earlier authorities be evaluated when a narration they relied upon is later deemed weak? Utilizing inductive, analytical, and comparative critical methodologies, the paper argues that while Isnad and Matn criticism are interconnected, the weakness of a single chain does not automatically negate the validity of the general meaning or the existence of other independent, corroborating chains (Mutaba'at and Shawahid) that may elevate the narration to Hasan li-ghayrihi. Furthermore, the research distinguishes between establishing the literal attribution of a statement to the Prophet (peace be upon him), the intrinsic soundness of its meaning under broader Islamic principles, and the permissibility of acting upon weak Hadiths in virtuous deeds (Fada'il al-A'mal) under strict scholarly conditions. Through applied critical case studies of four widely circulated narrations—including "My companions are like the stars" and "Religion is intellect"—the paper concludes that rigorous verification in attributing texts to the Prophet is essential, while fairness and academic integrity must govern the assessment of earlier scholars' Ijtihad, preventing Hadith discrepancies from becoming tools for unfounded disparagement.

Keywords: Isnad, Matn, Weak Hadith, Fabricated Hadith, Corroborating Chains, Hadith Criticism, Acting upon Hadith, Early Scholars.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص
يتناول هذا البحث مسألةً علميةً تتصل بأصول نقد الحديث النبوي، وتتمثل في العلاقة بين الحكم على الإسناد والحكم على المتن، وما يترتب على كشف المتأخرين لضعف روايةٍ ما أو عدم ثبوتها بعد أن كان بعض المتقدمين قد رووها أو عملوا بمضمونها. وينطلق البحث من تساؤلين محوريين: هل يفضي سقوط إسنادٍ بعينه إلى سقوط المتن مطلقاً؟ وكيف يُقوَّم اجتهاد السابقين إذا تبين للمتأخرين ضعف الخبر الذي استندوا إليه؟ وباعتماد المناهج الاستقرائية والتحليلية والنقدية المقارنة، يخلص البحث إلى أن نقد الإسناد لا ينفصل عن نقد المتن، غير أن ضعف طريقٍ معين لا يستلزم بالضرورة بطلان المعنى أو سقوط الحديث من جميع طرقه؛ إذ قد يرد المتن ذاته من طريقٍ آخر مستقل، أو تشهد له نصوصٌ صحيحة، وقد يرتقي مجموع الطرق إلى مرتبة الحسن لغيره وفق ضوابطه المقررة. كما يميز البحث بين ثبوت نسبة اللفظ إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وبين صحة المعنى في ذاته، وبين جواز العمل بمضمونٍ ثبت بدليلٍ آخر. ويعرض البحث ضوابط العمل بالحديث الضعيف، ومواطن الخلاف فيها، معززةً بدراساتٍ تطبيقية لأربعة أحاديث مشتهرة، وهي: حديث «أصحابي كالنجوم»، وحديث «النجوم أمنة للسماء»، وحديث الأنين، وحديث «الدين هو العقل». وينتهي البحث إلى تأكيد ضرورة التثبت في النسبة النبوية، والإنصاف في تقويم اجتهاد المتقدمين، والنأي بالخلاف الحديثي عن التوظيف في الطعن أو التبديع بغير برهانٍ علمي.

الكلمات المفتاحية: الإسناد، المتن، الحديث الضعيف، الحديث الموضوع، تعدد الطرق، الشواهد، العمل بالحديث، اجتهاد المتقدمين.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فإن السنة النبوية المشرفة تُعد أصلاً أصيلاً من أصول الاستدلال التشريعي، وقد بذل المحدثون جهوداً مضنية في صيانتها، وتمحيص رواياتها، وتمييز صحيحها من سقيمها؛ فدرسوا أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً، وتفحصوا اتصال الأسانيد وانقطاعها، وقارنوا بين المتون، واستنبطوا القرائن الدقيقة التي تكشف عن الوهم والخطأ. ومن رحم هذه الجهود العلمية نشأت علوم الحديث روايةً ودراية، وكان من أبرز مباحثها دراسة العلاقة الجدلية بين الإسناد والمتن، وتحديد أثر تباين أحكام النقاد تبعاً لما توفر لكل منهم من طرق وقرائن.

المبحث الأول: إشكالية البحث وأهميته ومنهجه

أولاً: مشكلة البحث

تبرز إشكالية البحث حين تشتهر روايةٌ ما على ألسنة الناس أو في ثنايا بعض المصنفات التراثية، ثم يتبين للباحث المتأخر أن طريقاً من طرقها ضعيف، أو أن مجموع طرقها لا يرقى لإثبات رفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وفي هذا السياق، قد يقع الخلط المنهجي بين مفاهيم متمايزة؛ وهي: ضعف إسنادٍ بعينه، وضعف الحديث بمجموع طرقه، والحكم على المتن بالنكارة أو الوضع، ثم الانسحاب بالحكم والانتقاد على كل من عمل بمضمون ذلك الخبر في حقبةٍ زمنية سابقة؛ وهي أحكامٌ متباينة لا يصح دمجها في قالبٍ واحد. وبناءً على ما سبق، تتبلور تساؤلات البحث في الآتي:

1. ما المفهوم الدقيق لسقوط الإسناد عند المحدثين؟
2. هل يستلزم ضعف الطريق الإسنادي سقوط المتن من جميع الوجوه؟
3. ما الأثر النقدي للمتابعات والشواهد في جبر الضعف وتقوية الرواية؟
4. ما الضوابط الفقهية والحديثية للعمل بالحديث الضعيف؟
5. وفق أي معايير علمية يُقوَّم اجتهاد من عمل بخبرٍ قبل انكشاف علته أو قبل بلوغ النقد الحديثي إليه؟

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثانياً: أهمية البحث وأهدافه

تستمد هذه الدراسة أهميتها من ارتباطها الوثيق بصيانة السنة النبوية من الدخيل، وترسيخ أدب الخلاف المنهجي بين أهل العلم، وضمان سلامة تنزيل أحكام النقاد على الوقائع التاريخية والاجتهادية. ويهدف البحث إلى تحرير المصطلحات الحديثية ذات الصلة، وبيان الطبيعة المركبة لعملية النقد الحديثي، وإبراز الفارق الجوهري بين الحكم على الرواية والحكم على راويها أو العامل بها، فضلاً عن تقديم نماذج تطبيقية توضح المنهجية السليمة في التعامل مع الأخبار المشتهرة.

ثالثاً: منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي في تتبع المسائل والأمثلة الحديثية محل الدراسة، والمنهج التحليلي في تفكيك العلاقة بين الإسناد والمتن وبيان أبعادها، والمنهج النقدي المقارن في استعراض أقوال العلماء وضوابطهم المقررة. كما جرى الاعتماد على أمهات مصادر الحديث النبوي وشروح المصطلح، وتطبيق قواعد التخريج المعاصرة عند دراسة النماذج التطبيقية، مع الاقتصار في تتبع الطرق على القدر الذي يخدم إشكالية البحث ويحقق أهدافه دون ادعاء الاستيعاب الكامل.

رابعاً: حدود البحث ينحصر نطاق هذه الدراسة في تحليل أثر ضعف الإسناد في الحكم على الرواية والعمل بها، دون التوسع في الخلافات العقدية أو المذهبية إلا بالقدر الذي يتصل مباشرةً بتخريج النصوص محل الدراسة. ونظراً لأن الحكم الحديثي على الرواية قد يتغير بتعدد طرقها وتباين ألفاظها، يلتزم البحث بتقييد كل حكمٍ نقدي بالطريق الإسنادي واللفظ المحدد الذي ورد فيه.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية في نقد الحديث

1. الإسناد والمتن يُعرَّف الإسناد بأنه سلسلة الرواة الموصلة إلى متن الخبر، في حين يمثل المتن ألفاظ الخبر التي ينتهي إليها الإسناد (ابن الصلاح، 1986). وقد أولى المحدثون عنايةً فائقة بكلا الركنين؛ فلم يقتصر نقدهم على فحص عدالة الرواة وضبطهم، كما لم يتأسس على مجرد استحسان المعنى. فسلامة الإسناد شرطٌ جوهري للقبول، لكنها لا تنفي احتمالية وجود علةٍ خفية أو شذوذٍ في الرواية، كما أن استقامة المعنى في ذاته لا تكفي وحدها لإثبات صدور لفظٍ بعينه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

2. الحديث الصحيح والحسن والضعيف الحديث الصحيح لذاته هو ما اتصل سنده بنقل العدل التام الضبط عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذٍ ولا علةٍ قادحة (ابن الصلاح، 1986). أما الحسن لذاته فهو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خفَّ ضبطه، مع السلامة من الشذوذ والعلة (ابن حجر العسقلاني، 2001). في المقابل، يُعرَّف الحديث الضعيف بأنه ما لم تجتمع فيه صفات القبول، نتيجة فقدان شرطٍ أو أكثر من شروط الصحيح والحسن، وتفصيل هذه الأقسام مبسوطٌ في مدونات علم المصطلح (السيوطي، 1995).

3. الحديث الموضوع الحديث الموضوع هو الخبر المختلق المكذوب المنسوب زوراً إلى النبي صلى الله عليه وسلم (ابن الصلاح، 1986). ويُعد الموضوع أشد مراتب الضعف وأخطرها، ولا تشمله رخصة التساهل التي أجازها بعض العلماء في رواية الضعيف في فضائل الأعمال؛ بل يجب التحذير من نسبته إلى الجناب النبوي، وتحرم روايته بصيغة الجزم إلا مقرونةً ببيان وضعه وكذبه (النووي، 1994).

4. الشذوذ والعلة يتمثل الشذوذ في مخالفة الراوي المقبول لمن هو أرجح منه حفظاً أو عدداً، بينما تُعرَّف العلة بأنها سببٌ خفي غامض يقدح في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة (ابن حجر العسقلاني، 2001). فقد يبدو الإسناد متصلاً ورجاله ثقات، ثم يكشف النقاد عبر جمع الطرق وموازنتها أن الراوي قد وهم في وصل مرسل، أو رفع موقوف، أو تسمية راوٍ، أو خالف الحفاظ الأثبات. لذا، لا يكفي الاقتصار على فحص ظاهر السند، بل لا بد من سبر الطرق ومقارنتها (الخطيب البغدادي، 1988).

5. مفهوم سقوط الإسناد يُطلق مصطلح سقوط الإسناد ويُراد به انقطاعه، أو وجود راوٍ متهمٍ بالكذب أو مجهول الحال، أو عدم ثبوت طريقٍ إسنادي بعينه. وهذه الإطلاقات ليست متساويةً في المرتبة النقدية؛ فالانقطاع يورث ضعفاً في الطريق، ووجود الراوي المتهم يجعل الإسناد شديد الضعف، في حين يتطلب الحكم بالوضع توافر قرائن قاطعة وأدلة معتبرة. ومن ثم، فإن التعبير العلمي الأدق هو القول: «لم يثبت هذا الخبر بهذا الإسناد»، ثم التريث للبحث عن طرقٍ أخرى قبل إصدار حكمٍ كلي على المتن.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المبحث الثالث: هل يستلزم سقوط السند سقوط المتن؟

تقتضي الإجابة عن هذا التساؤل تفصيلاً منهجياً دقيقاً؛ إذ إن ضعف إسنادٍ معين يوجب التوقف عن الاحتجاج بهذا الطريق منفرداً، لكنه لا يستلزم بالضرورة الحكم ببطلان أصل المتن أو وضعه. فقد يُروى المعنى ذاته بإسنادٍ آخر مستقل، وقد تتعدد طرق الخبر بحيث يقوي بعضها بعضاً إذا كان ضعفها يسيراً محتملاً، كما قد يشهد لصحة المعنى حديثٌ صحيحٌ آخر دون أن يطابقه في اللفظ أو السياق.

وانطلاقاً من هذا التأصيل، يميز نقاد الحديث بين ثلاثة مستويات في الحكم:

1. **المستوى الأول:** الحكم على الطريق المفرد، فيُقال: «إسناده ضعيف» أو «منقطع».
2. **المستوى الثاني:** الحكم على الحديث بمجموع طرقه، فيُقال: «ضعيف»، أو «حسن لغيره»، أو «صحيح لغيره» تبعاً لتضافر القرائن.
3. **المستوى الثالث:** الحكم على المعنى العام للخبر، فقد يكون المعنى صحيحاً ثابتاً بأدلةٍ شرعية أخرى رغم عدم ثبوت نسبة اللفظ المحدد إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

المتابعات والشواهد

تُعرَّف المتابعة بأن يشارك راوٍ غيره في رواية الحديث عن الشيخ نفسه أو عمن فوقه، بينما يُعرَّف الشاهد بأن يرد حديثٌ آخر بمعناه عن صحابي آخر (ابن حجر العسقلاني، 2001). ويُستفاد من المتابعات والشواهد في تقوية الرواية وجبر ضعفها شريطة تحقق الاستقلالية النسبية بين الطرق وانتفاء العلل القادحة. غير أن كثرة الطرق لا تُنتج الصحة آلياً؛ فقد تؤول جميع الطرق إلى مدارٍ واحد ضعيف، أو تشتمل أسانيدها على متهمين بالكذب، أو يكون ضعفها شديداً لا يقبل الانجبار (ابن الصلاح، 1986).

صحة المعنى لا تستلزم صحة النسبة قد يشتمل الخبر المروي على معنىً مستقيم تشهد له أصول الشريعة ومقاصدها، غير أن ذلك لا يسوّغ الجزم بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد تلفظ به؛ فصحة المعنى في ذاته أمر، وثبوت النسبة النبوية أمرٌ آخر. وتقتضي الأمانة العلمية في مثل هذه الحالات أن يُقال: «المعنى صحيحٌ من حيث الجملة، ولكن لم يثبت هذا اللفظ مرفوعاً»، أو يُذكر الخبر بصيغة التمريض مع بيان درجته الحديثية (النووي، 1994).

وبناءً على ما تقدم، فإن الصياغة المنهجية الأدق بدلاً من الإطلاق العام القائل «إذا سقط السند سقط المتن» هي: «إذا لم يثبت إسناد الرواية لم تثبت نسبتها بهذا الطريق، ويظل الحكم على الحديث بمجموع طرقه، وعلى مضمونه، خاضعاً لبحثٍ مستقل»؛ وهذا التحرير المنهجي يحول دون التسرع في التصحيح كما يمنع المجازفة في التضعيف.

المبحث الرابع: العمل بالحديث الضعيف عند العلماء

تباينت أنظار أهل العلم في مسألة العمل بالحديث الضعيف، وتنوعت عباراتهم تبعاً لاختلاف المقصود بالعمل، وطبيعة الباب الفقهي الذي يرد فيه الحديث، ودرجة الضعف الكامنة في إسناده. فالحديث الضعيف ليس على رتبةٍ واحدة؛ فمنه ما كان ضعفه يسيراً منجبراً، ومنه ما اشتد ضعفه، ومنه ما بلغ حد الوضع. كما أن الاستدلال في أبواب الأحكام التكليفية الملزمة يختلف جذرياً عن الإيراد في أبواب الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال (دار الإفتاء المصرية، 2016).

الاتجاه الأول: المنع من الاحتجاج به استقلالاً ذهب جمعٌ من المحققين إلى أن الحديث الضعيف لا يصلح لإثبات حكمٍ شرعي مستقل، لا سيما في قضايا الحلال والحرام والعقائد؛ لأن إسناد الحكم إلى الشريعة يتطلب دليلاً ثابتاً يورث العلم أو الظن الراجح. ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن الضعيف لا يقوى على معارضة الصحيح، ولا يؤسس فريضةً أو تحريماً، ولا تجوز نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم بصيغة الجزم.

الاتجاه الثاني: جواز العمل به في فضائل الأعمال بضوابط نقل جمهورٌ من العلماء جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب، واشتهر في ذلك اشتراط ضوابط صارمة، أبرزها: ألا يكون الضعف شديداً، وأن يندرج العمل تحت أصلٍ شرعي عام ثابت، وألا يعتقد العامل عند عمله ثبوت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، بل يعمل به على سبيل الاحتياط ورجاء الثواب (ابن حجر العسقلاني،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2001). وقد نص الإمام النووي في كتابه «الأذكار» على جواز العمل بالضعيف في الفضائل ما لم يكن موضوعاً (النووي، 1994)، كما فصَّل ابن الصلاح القول في هذه المسألة في مقدمته (ابن الصلاح، 1986).

ولا يعني هذا القول بحالٍ من الأحوال أن الحديث الضعيف يُنشئ عبادةً مستحدثة أو يحدد عدداً أو زمناً أو هيئةً لم يثبت أصلها في الشرع؛ إذ لا بد أن يكون الأصل الذي يندرج تحته العمل ثابتاً بأدلةٍ صحيحة. ونظراً لاختلاف العلماء في تفسير هذه الشروط وتنزيلها، فلا يصح تصوير المسألة على أنها محل إجماعٍ مطلق في كافة صورها وتطبيقاتها.

التمييز بين الرواية والعمل قد يورد العالم الحديث الضعيف في مصنفه بقصد الاستشهاد أو الاعتبار مع بيان حاله، وقد يعمل بمضمونه استناداً إلى أصلٍ شرعي مستقل، وقد يذكره في سياق المواعظ دون أن يجعله حجةً في تأسيس حكمٍ فقهي. ومن ثم، يتعين استقراء سياق كلام العالم ومقاصده، ولا يصح الاستدلال بمجرد ورود الحديث في مؤلفاته على أنه قد صححه أو احتج به.

المبحث الخامس: اجتهاد المتقدمين وحكم النظر في عملهم

إذا عمل عالمٌ من المتقدمين بمضمون خبرٍ ما، ثم انكشف للمتأخرين ضعف طريقه الإسنادي، فلا يلزم من ذلك أن يكون العالم المتقدم قد تعمد مخالفة السنة أو تساهل في قواعد التوثيق؛ فقد يكون الخبر قد بلغه من طريقٍ صحيح لم يصل إلى المتأخر، أو اعتمد في قبوله على قرائن محتفة لم تُنقل إلينا، أو استند في حكمه إلى أصلٍ شرعي آخر، أو اجتهد فأصاب أو أخطأ وله أجر الاجتهاد (ابن عبد البر، 1994). وعليه، فإن تقويم الاجتهاد التاريخي يقتضي استحضار المعطيات العلمية والأدلة المتاحة في عصر صاحبه، لا إسقاط نتائج البحث المتأخر عليه دون تحرير.

وفي الوقت ذاته، فإن سلامة القصد وحسن النية لا يقلبان الحديث الضعيف صحيحاً، ولا يُثبتان نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ إذ ثمة فرقٌ واضح بين الحكم النقدي على الرواية، وبين تقويم العالم الذي نقلها أو عمل بها. فيحق للباحث أن يقرر عدم ثبوت الحديث وفق قواعد النقد، مع بيان أن العالم الفلاني قد أورده أو عمل به اجتهاداً، دون أدنى انتقاصٍ من قدره أو تشكيكٍ في ديانته (ابن عبد البر، 1994).

ضوابط الإنصاف في تقويم عمل السابقين

1. **تحرير محل النزاع:** التمييز الدقيق بين ما إذا كان النقد موجهاً إلى سندٍ بعينه أم إلى الحديث بمجموع طرقه.
2. **استقراء نصوص العلماء:** جمع أقوال العالم في المسألة وعدم اقتطاع عبارةٍ واحدة من سياقها العام.
3. **التفريق بين المراتب العلمية:** التمييز بين من روى الحديث مجرداً، ومن حكم بصحته، ومن عمل بمعناه استئناساً.
4. **مراعاة التفاوت في البلاغ:** إدراك أن بلوغ الروايات وصحة الطرق إليها قد يتفاوتان بين عالمٍ وآخر تبعاً للرحلة والسماع.
5. **صيانة اللسان عن التبديع:** تجنب إطلاق أحكام التبديع أو التفسيق في المسائل الاجتهادية أو الأخبار التي لم يثبت بها حكمٌ قطعي.

إن توقير الأئمة السابقين لا يعني إضفاء العصمة على اجتهاداتهم، كما أن نقد الروايات وتمحيصها لا يعني الغض من أقدارهم؛ فالمنهج العلمي الرصين يجمع بين صيانة السنة وحفظ مكانة أهل العلم، وبين بيان الخطأ بالدليل العلمي والعبارة المنضبطة.

العمل المتوارث قد يستمر عمل طائفةٍ من الناس قروناً متطاولة بناءً على فهمٍ فقهي أو خبرٍ مروي أو اجتهادٍ مذهبي. واستمرار العمل وتقادمه لا يكفي وحده لإثبات صحة الحديث المروي في ذلك الباب، كما لا يكفي ضعف طريقٍ إسنادي واحد لإبطال كل ما يتضمنه ذلك العمل من معانٍ أو أفعالٍ مشروعة؛ لاحتمال استناده

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إلى دليلٍ شرعي آخر صحيح. لذا، يتوجب فحص المستند الفعلي الذي تأسس عليه العمل، لا الاكتفاء بوصفه بالتوارث أو الشيوع.

المبحث السادس: دراسات تطبيقية للأحاديث الواردة في المادة الأصلية

أولاً: حديث «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» اشتهر هذا النص في الاستدلال على مشروعية الاقتداء بالصحابة الكرام عند اختلافهم. وقد رُوي من طرقٍ متعددة عن جمعٍ من الصحابة، وتناول النقاد أسانيده بالدراسة والتمحيص. ومن أشهر طرقه رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنهما التي أخرجها الدارقطني، وقد نقل الحافظ ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» أن هذا الإسناد لا تقوم به حجة لجهالة راويه الحارث بن غصين (الدارقطني، 1986؛ ابن عبد البر، 1994). كما حكم ابن حزم على الحديث بالوضع، في حين وصفه نقادٌ آخرون بالضعف الشديد أو بيَّنوا ما في طرقه الأخرى من عللٍ قادحة؛ مما يوجب عدم إطلاق حكمٍ واحد على كل طريقٍ دون تمييزٍ وتفصيل (الموسوعة الحديثية، د.ت.).

غير أن عدم ثبوت هذا اللفظ المرفوع لا يقدح مطلقاً في ثبوت فضل الصحابة رضي الله عنهم، أو وجوب محبتهم، أو مشروعية الاقتداء بهديهم؛ إذ تشهد لذلك نصوصٌ صحيحة مستفيضة، منها حديث «النجوم أمنة للسماء» الذي أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه (مسلم، د.ت.، حديث رقم 2531)، وحديث النهي عن سب الصحابة المتفق عليه. وبذلك تتجلى النتيجة المنهجية في التفريق الدقيق بين ضعف لفظ «أصحابي كالنجوم» وبين ثبوت مكانة الصحابة بأدلةٍ قطعية أخرى.

ثانياً: حديث «النجوم أمنة للسماء» هو حديثٌ صحيح أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من رواية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، ونصه: «النجوم أمنة للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي، فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون» (مسلم، د.ت.، حديث رقم 2531). ويُعد هذا النص شاهداً صحيحاً على علو مكانة الصحابة وفضلهم، لكنه يغاير حديث «أصحابي كالنجوم» مبنىً ومعنىً؛ فالاشتراك اللفظي في ذكر «النجوم» لا يسوّغ الخلط بين الروايتين أو جعل صحة إحداهما تصحيحاً آلياً للأخرى.

ثالثاً: حديث الأنين رُوي عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بلفظ: «دعوه يئن، فإن الأنين اسمٌ من أسماء الله تعالى يستريح إليه العليل»، وقد أخرجه الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» وغيره (الرافعي، 1987، ج 4، ص 72). وقد حكم الشيخ الألباني بضعف هذا الحديث، وأشارت مصادر التخريج إلى وجود عللٍ في أسانيده، منها تفرد ليث بن أبي سليم وهو ضعيفٌ لاختلاطه، وجهالة الراوية بهية (الألباني، 1992). وعليه، فلا يثبت بهذا الخبر أن «الأنين» اسمٌ من أسماء الله الحسنى؛ لأن باب الأسماء والصفات بابٌ توقيفي يُشترط فيه الدليل الصحيح الثابت.

رابعاً: حديث «الدين هو العقل، ومن لا دين له لا عقل له» ورد هذا اللفظ في بعض مصنفات الرواية، وحكم عليه الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» بالبطلان (الألباني، 1992). وتكشف دراسة إسناده عن وجود رواةٍ متكلمٍ فيهم بشدة، أبرزهم نصر بن طريف، الذي نقل النقاد عن الإمام البخاري تضعيفه الشديد واتهامه (الموسوعة الحديثية، د.ت.). ومن ثم، لا يجوز إسناد هذا اللفظ إلى النبي صلى الله عليه وسلم لمجرد استحسان معناه أو موافقته للحكم المأثورة.

ومع ذلك، فإن للعقل منزلةً رفيعة في المنظومة التشريعية الإسلامية، وتضافرت النصوص القرآنية والنبوية الصحيحة في الحث على التفكر والتدبر وإعمال النظر؛ غير أن هذه الشواهد العامة لا تُكسب اللفظ المروي صحةً إسنادية. لذا، فإن الصياغة العلمية المنضبطة تقتضي القول: «تعظيم شأن العقل المنضبط بالوحي معنىً صحيح تشهد له نصوص الشريعة، أما هذا اللفظ المرفوع فلا يثبت».

خلاصة الدراسة التطبيقية

تُبرز النماذج الحديثية الأربعة ضرورة التمييز الدقيق بين الألفاظ المتشابهة والمعاني المتقاربة؛ فحديث «النجوم أمنة للسماء» صحيحٌ ثابت، وحديث «أصحابي كالنجوم» لا يثبت عند المحققين من النقاد، وحديث الأنين ضعيف الإسناد، وحديث «الدين هو العقل» باطلٌ لا أصل له. كما تؤكد الدراسة أن استقامة المعنى

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

لا تُثبت صحة اللفظ، وأن مجرد إيراد الخبر في مصنفٍ تراثي لا يعني بالضرورة تصحيحه أو الاحتجاج به.

النتائج

1. ضعف الإسناد المعين لا يستلزم الحكم ببطلان المتن من جميع الوجوه، بل يوجب استقصاء الروايات والنظر في المتابعات والشواهد وفق شروطها المعتبرة.
2. ثبوت المعنى العام للخبر بأدلةٍ شرعية أخرى لا يساوي ثبوت نسبة اللفظ المروي إلى النبي صلى الله عليه وسلم.
3. تتفاوت درجات الحديث الضعيف، فلا يصح التسوية في الحكم أو التعامل بين الضعف اليسير المنجبر، والضعف الشديد، والحديث الموضوع.
4. العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال مسألةٌ خلافية محكومة بشروطٍ دقيقة، ولا تشمل بحالٍ الحديث الموضوع ولا تأسيس حكمٍ شرعي مستقل.
5. لا يلزم من خطأ الاجتهاد الفقهي أو ضعف المستند الحديثي الطعن في نية العالم أو انتقاص قدره؛ بل يُنقد الدليل مع حفظ مكانة العلماء.
6. النماذج الحديثية المدروسة تتطلب تحرير كل طريقٍ إسنادي على حدة، وتجنب تعميم حكم طريقٍ واحد على سائر الروايات.

التوصيات

1. ترسيخ تدريس قواعد التخريج العملي ونقد الأسانيد والمتون في البرامج الأكاديمية للدراسات الإسلامية.
2. إلزام الباحثين والخطباء بالرجوع إلى المصادر الحديثية الأصلية والتحقق من درجة الرواية قبل تداولها أو الاستشهاد بها.
3. النأي بالنقاشات الحديثية عن التوظيف في الخصومات المذهبية أو اتهام المخالفين، والالتزام بأدب الخلاف العلمي.

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن العلاقة بين الإسناد والمتن علاقةٌ تكاملية وثيقة، لكنها ليست علاقةً آلية جامدة تُختزل في مقولة إن سقوط سندٍ واحد يفضي إلى سقوط المتن مطلقاً. فالناقد البصير يفحص الطريق المفرد، ثم يجمع الطرق، ويميز المتابعات والشواهد، ويوازن بين الروايات، ويتحرى الشذوذ والعلل الخفية؛ فقد يضعف إسنادٌ ويبقى للمتن إسنادٌ آخر صالح، وقد يصح المعنى بدليلٍ مستقل مع عدم ثبوت اللفظ المنسوب. كما أكدت الدراسة أن تقويم اجتهاد العلماء السابقين الذين عملوا بأخبارٍ تبين ضعفها لاحقاً لا يكون بالتجريح أو الاتهام، بل بفهم سياقاتهم العلمية والأدلة المتاحة في عصرهم، مع بقاء حق النقد العلمي وبيان درجة الرواية قائمةً على الدليل. فالإنصاف العلمي يقتضي ألا ننسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يثبت عنه، وألا نبخس العلماء الذين اجتهدوا في حدود ما بلغهم من العلم. وبذلك يتحقق مقصدان جليلان: صيانة السنة النبوية من الدخيل، وحفظ أقدار أهل العلم من الجور.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المصادر والمراجع:

[1] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. (1986). معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) (تحقيق نور الدين عتر). دار الفكر.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[2] ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (2001). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (تحقيق نور الدين عتر). مطبعة الصباح.
[3] ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (1994). جامع بيان العلم وفضله (تحقيق أبي الأشبال الزهيري). دار ابن الجوزي.
[4] الألباني، محمد ناصر الدين. (1992). سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة. مكتبة المعارف.
[5] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (1988). الكفاية في علم الرواية. دار الكتب العلمية.
[6] الدارقطني، علي بن عمر. (1986). المؤتلف والمختلف (تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر). دار الغرب الإسلامي.
[7] الرافعي، عبد الكريم بن محمد. (1987). التدوين في أخبار قزوين (تحقيق عزيز الله العطاردي). دار الكتب العلمية.
[8] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1995). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف). مكتبة الرياض الحديثة.
[9] الموسوعة الحديثية. (د.ت.). تخريج الأحاديث النبوية. مؤسسة الدرر السنية . https://dorar.net/hadith
[10] النووي، يحيى بن شرف. (1994). الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار (تحقيق عبد القادر الأرناؤوط). دار الملاح.
[11] دار الإفتاء المصرية. (2016). حكم العمل بالأحاديث الضعيفة الواردة في الترغيب والترهيب والفضائل (فتوى رقم 3648). https://www.dar-alifta.org .
[12] مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج. (د.ت.). صحيح مسلم (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي). دار إحياء التراث العربي.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).